المحاضرة الخامسة:

اليات تنفيذ السياسات الصناعية: تشمل على ما يأتي:

أولا: السياسات والتشريعات

توفير البيئة التشريعية الملائمة لتحفيز القطاع الصناعي ودعمه، وتشجيعه على تبني الاستراتيجيات الملائمة على أن تكون السياسات الصناعية متناسقة مع السياسات والتشريعات الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمار والنشاط الاقتصادي من خلال منظومة مترابطة من السياسات والتشريعات.

ثانيا: الإجراءات الحكومية

وهي مجموعة **الإجراءات الحكومية** التي تهدف الى تطوير اداء الحكومة لكي تكون قادرة على تقديم أفضل الخدمات وأجودها للقطاع الصناعي وبأسرع وقت ممكن وبأعلى درجات الشفافية والمصداقية،

ثالثا: البنية التحتية والخدمات المساندة والمعلوماتية

توفير بنية تحتية ملائمة في مختلف مناطق الوطن لتقديم خدمات متميزة للقطاع وتسهم في تسهيل التنافسية وتعزيزها

رابعا: الدعم الفني والمالي غير المباشر والبحث والتطوير والإبداع

تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية على المستوى المحلي والدولي من خلال تقديم الدعم الفني والمالي غير المباشر للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والناشئة لتمكينها من زيادة الإنتاجية وتحسين الجودة وتخفيض الأسعار

خامسا: تنمية الصادرات

زيادة حجم الصادرات الصناعية بمعدل سنوي للأسواق التقليدية من خلال تبني استراتيجيات أكثر فاعلية متمثلة في إجراء دراسات شمولية بهدف إيجاد أسواق جديدة؛إنشاء بيوت تصدير متخصصة من قبل القطاع الخاص؛تنظيم بعثات ترويجية للمنتجات المحلية والمشاركة في المعارض الدولية؛الإستفادة من ميزات تراكم المنشآت التي ستؤهل المنتجات المحلية في الدخول للأسواق المستهدفة.

سادسا: تشجيع الاستثمار

من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبة وتأمين أسباب النمو والنجاح والربحية لها والسعي لتحقيق زيادة حجم الاستثمار الكلي الصناعي سنويا عن طريق تبني تشريعات وسياسات استثمارية موجهة ومتماشية مع السياسة الصناعية الوطنية.

سابعا: الموارد البشرية

تبني إستراتيجية الموارد البشرية وإستراتيجية التشغيل، والتعليم في سبيل رفع كفاءة القطاع الصناعي بين مخرجات التعليم العالي والتدريب المهني وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

ثامنا: البيئة

المحافظة على البيئة (الإنسان، الهواء، المياه، التربة) والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تشجيع المؤسسات الصناعية على الالتزام بالتشريعات والإجراءات والمواصفات البيئية وتبني سياسات وممارسات رفيقة بالبيئة.

تاسعا: المواصفات والمقاييس

رفع مستوى جودة المنتجات المحلية وتعزيز مقدرة الصناعة لإنتاج سلع ذات مواصفات عالية لتحقيق النجاح في التصدير إلى أسواق الصادرات المستهدفة وحماية الأسواق المحلية من السلع المستوردة المقلدة،

عاشرا: الطاقة

مواجهة ارتفاع كلفة الطاقة والمشتقات النفطية وتذبذب الأسعار على الصناعة وخاصة الصناعات التي يشكل عنصر الطاقة كلفة كبيرة عليها وذلك من خلال توفير بدائل من مصادر الطاقة لتخفيف مشكلة ارتفاع الاسعار وتقليل الأثر السلبي على البيئة.

حادي عشر: الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تفعيل آلية واضحة من أجل شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص من خلال متابعة وإعداد السياسات الصناعية وتنفيذها ومتابعة كافة الأمور المتعلقة بالتنمية الصناعية، وتشكيل اللجنة الوطنية للتنمية الصناعية من القطاعين العام والخاص.

مبررات تدخل الحكومة في الصناعة ومجالاتها

بسبب فشل السوق في تحقيق الأهداف التنموية، وعدم توفر الشروط الإجتماعية والمؤسسية والقانونية في الدول النامية، كما أن انتشار الغش والفساد والاحتكار وغياب المنافسة أو ضعفها، لأجل كل هذا عمدت أغلب الحكومات على التدخل في الشأن الاقتصادي والصناعي ، ونذكر عدد من المبررات أهمها:

1-يتعين على الحكومة في بداية مرحلة التنمية أن توجه الاستثمارات لخلق رأسمال اجتماعي مثل الصحة والطاقة والنقل لزيادة الوفورات الخارجية، وتسهيل مهمة ظهور نشاطات تجارية وإنتاجية مباشرة، انطلاقا من بنية تحتية؛

2-الحاجة لتحقيق نوع من الموازنة في معدلات النمو في القطاعات المختلفة، مما يفرض عليها تنظيم وسائل رقابة مادية ونقدية ومالية لهذا الغرض؛

3-عجز السوق عن إصدار الإشارات السعرية الملائمة

4-عجز السوق عن تحريك الموارد من استخدام لآخر بسبب عدم قدرته الدائمة على تزويد المتعاملين بالمعلومات الكافية عن التوزيع الحالي للموارد

5-في حال حدوث خلل في أداء السوق، وما ينجم عن ذلك من حالات فشل يستدعي تدخل الحكومة لمعالجة الخلل الناجم عن وجود احتكارات، مؤشرات خارجية، السلع العامة، نقص المعلومات؛

6-تتدخل الحكومة لضمان توزيع عادل للدخل، وتقليص التفاوت المضر بين فئات المجتمع، وتستخدم الحكومة في ذلك سياسة الضرائب، وهيكلة توزيع الخدمات العامة والإنفاق العام؛

7-تتدخل الحكومة من خلال سن التشريعات والقوانين المؤسسة للحياة الاقتصادية من أجل توفير البيئة القانونية الملائمة للتنمية والاستثمار؛

8- تتدخل الحكومة من أجل العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك عن طريق رسم السياسات الاقتصادية المختلفة وتخطيطها لمواجهة مخاطر البطالة والتضخم وتحقيق الأهداف العامة للنمو الاقتصادي

ثانيا: مجالات تدخل الحكومة : أهم المجالات التي يجب على الحكومة التدخل من أجل تهيئتها هي :

1-التغيرات في الإطار المؤسسي:

2-التغيرات التنظيمية: وتشمل توسيع السوق الداخلي، من خلال تطوير وسائل النقل والاتصالات وكذلك تنظيم سوق العمل، وتطوير المؤسسات المالية التي تعمل على توسيع الزراعة والصناعة وغيرها؛

3- تطوير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية: فالحاجة إلى الخدمات الأساسية مثل السكك الحديدية والنقل البري والاتصالات والطاقة بمختلف أنواعها

4-في مجال توسيع التجارة الخارجية يتعين على الحكومة تشجيع الصادرات لتحقيق التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتوسيع السوق،

5-وفي مجال السياسات المالية والنقدية يتعين على الحكومة إتباع سياسات مناسبة لإزالة الاختناقات ومعالجة المشكلات الاقتصادية كالبطالة والتضخم وتخفيض تكلفة الائتمان؛

6- أما في ما يخص المواد الأولية يجب على الحكومة تطويرها من خلال القيام بمسوحات للموارد ورسم السياسات الملائمة لاستغلالها بأقل التكاليف لتسهيل إقامة صناعات.